الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

المدة النيابية: 2023-2027
الدورة العادية الرابعة

محضر جلسة

لجنة الصّناعة والتّجارة والثّروات الطبيعية والطاقة والبيئة

26 مارس 2026

❖ **تاريخ الاجتماع:** الخميس 26 مارس 2026

❖ **جدول الأعمال:**

الاستماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية حول مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة ودور القطاع الخاص في الانتقال الطاقي، في إطار دراسة اللجنة لمشاريع القوانين التالية:

-مشروع قانون عدد 01 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".

-مشروع قانون عدد 02 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".

-مشروع قانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر".

-مشروع قانون عدد 04 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود".

- مشروع قانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".

❖ **الحضور:**

- الحاضرون: 4
- المعتذرون: 6
- الغائبون: 0

❖ **بدايـــة الجلســة:** س10و30 دق. **رفع الجلسة:** س 16 و50 دق.

أعمال اللجنة

عقدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة يوم الخميس 26 مارس 2026 جلسة استماع إلى ممثلين عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية حول مناخ الاستثمار في قطاع الطاقة ودور القطاع الخاص في الانتقال الطاقي، وذلك في إطار دراستها لخمسة مشاريع قوانين تتعلق بالموافقة على اتفاقيات لزمات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، وذلك برئاسة السيد محمد أمين المباركي وبحضور السيد محمد علي فنيرة مقرر اللجنة، والسيدة بثينة غانمي والسيد عصام البحري جابري عضوي اللجنة إضافة إلى عدد من النواب من غير أعضاء اللجنة.

وأكّد ممثّلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أهمية هذه المشاريع في ظل ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت مائة دولار للبرميل نتيجة تداعيات الحرب في الشرق الأوسط والتي ستكلّف الاقتصاد التونسي بذل مجهود كبير للحد من تداعياتها على المالية العمومية خاصة أمام ما نشهده من عجز طاقي بلغ حوالي 11 مليار دينار خلال سنة 2025، ويمثل عبء بنسبة 20% على ميزانية الدولة التي بنيت على فرضية 63 دولار للبرميل حيث إن كل زيادة بدولار واحد تكلّف الدولة حوالي 160 مليون دينار إضافية.

وأشاروا إلى أن خيار الدولة اليوم يتمثل في اعتماد الحل البديل وهو الاستثمار في الطاقات المتجددة التي تزخر بها تونس من طاقة شمسية وطاقة الرياح رغم التأخر الحاصل في تحقيق الأهداف المرسومة حيث تمّ الوصول إلى نسبة 6% من المزيج الطاقي من جملة 35% مبرمجة لسنة 2030 أي ما يعادل 5000 ميغاواط. ولاحظوا أن النسبة التي تمّ بلوغها من المزيج الطاقي لا ترتقي إلى المعدل العالمي الذي يبلغ نسبة 15% بينما بلغت نسبة المزيج الطاقي بأوروبا حدود 37%. وتساءلوا ماذا ننتظر للتسريع في إنجاز مثل هذه المشاريع التي لم تعد تقبل مزيد الانتظار في الوقت الراهن.

وتطرّقوا إلى الإشكاليات التي يتعرّض لها المستثمر التونسي والمستثمر الأجنبي خلال عملية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة والربط بالشبكة الكهربائية للشركة التونسية للكهرباء والغاز، مؤكدين أنها تتمثّل أساسا في المسائل المتعلقة ببطء الإجراءات الإدارية على غرار التأخير في الحصول على الرخص اللازمة،

واقترحوا بعث شباك موحد على مستوى رئاسة الحكومة لحل هذا الإشكال نظرا لتعدد الأطراف المتدخلة على غرار وزارة الداخلية ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.

كما لاحظوا وجود إشكاليات ذات طابع تقني على غرار مشاكل الربط بالشبكة التي تتعلق أساسا بطول مدة الانتظار التي تبلغ بين ستة (6)أشهر وسبعة (7) أشهر، بينما لا تتعدى هذه المدة ثمان وأربعين (48) ساعة في بعض البلدان. مؤكدين ضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في مثل هذه المشاريع الكبرى استئناسا بالتجارب المقارنة، وعدم الاقتصار على القطاع العام في هذا المجال، والانفتاح على الكفاءات الأجنبية في مجال إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لاكتساب مزيد من المعرفة إلى جانب تعزيز الاستثمار في هذا القطاع نظرا لمردوديته العالية.

وأكّدوا بخصوص مدى إمكانية إنجاز هذه المشاريع من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز، ضرورة أن يتم في مرحلة أولى تقييم بعض المشاريع الأخرى التي أنجزتها الشركة والوقوف على أسباب عدم نجاحها على غرار مشروع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بولاية بنزرت. مشيرين إلى ضرورة النظر في الحلول التي قدمتها الشركة لتفادي الإشكاليات التقنية المطروحة خاصة وأن هذا المشروع تعرّض إلى عدة إشكاليات تقنية حالت دون بلوغ طاقة الإنتاج المرجوة.

وأشاروا من ناحية أخرى إلى أهمية عملية الربط الكهربائي على غرار الربط مع الجانب الإيطالي من خلال مشروع آلماد الذي يدخل حيز الاستغلال خلال سنة 2029 ضرورة إيجاد الحلول اللازمة لمعالجة محدودية قدرة استيعاب الشبكة مع ضرورة التمكن من تقنيات تخزين الكهرباء والرفع من طاقة التخزين عن طريق بطريات تخزين الطاقة. وتساءلوا عن مدى وجود دراسة حول عملية الربط الكهربائي بخصوص خطوط الجهد العالي في الشمال والجنوب التونسي لضمان استقرار الشبكة. وأوضحوا أن الشركة التونسية بصدد إنجاز مشروع ممول من البنك العالمي لتعزيز الربط الكهربائي للجهد العالي (400 كيلو فولط) ونقل الطاقة المنتجة في المحطات الفولطاضوئية بالجنوب إلى محطات الشمال وذلك بداية من ولاية تطاوين عبر ولاية قايس، وولاية مدنين، وولاية القيروان وصولا إلى مدينة المرناقية.

وأكّدوا من جانب آخر المردودية الاقتصادية لهذه المشاريع على مستوى كلفة انتاج الكهرباء من الغاز الطبيعي المورد بما يمثل حوالي ثلث الكلفة. إلى جانب تحسين الوضعية المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وعائدات مالية بداية من سنة 2035 تقدّر بـ 2000 مليار سنويا أي ربح نسبة 20% من العجز الطاقي.

ومن جانبهم أكّد النواب أهمية هذه الجلسة التي تأتي في سياق وطني يتّسم برفع التحديات المرتبطة بقطاع الطاقة وما يطرحه من رهانات على مستوى الأمن الطاقي والتوازنات الاقتصادية ودفع الاستثمار إلى جانب متطلبات الانتقال الطاقي. وأشاروا إلى ضرورة دراسة هذه المشاريع بعمق والاستئناس بمختلف الآراء والتصورات خاصة من قبل الفاعلين الاقتصاديين وممثلي القطاع.

وتساءلوا عن أساب عزوف المستثمر التونسي عن المشاركة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز في مثل هذه اللزمات موضوع مشاريع القوانين المعروضة على اللجنة خاصة أمام توفر التمويلات الخضراء على غرار تمويلات الصندوق الأخضر للمناخ. وأشاروا في المقابل إلى أن المستثمر الأجنبي يحوّل جزء كبيرا من العائدات بالعملة الصعبة إلى الخارج. مؤكّدين حاجة البلاد إلى ثورة طاقية يقودها المستثمر التونسي مع تمكينه من الامتيازات الجبائية التي يتمتّع بها المستثمر الأجنبي في مثل هذه المشاريع.

وأشار بعض النواب إلى ضرورة تحسين شروط التفاوض في مثل هذه المشاريع وفق توجّه استراتيجي يعزز الأمن الطاقي ويجسّم مختلف الأهداف المنشودة في إطار إعداد مخطط طاقي بعمل تشاركي من مختلف الأطراف المتدخلة ويأخذ بعين الاعتبار امتياز توفّر الثروة الطبيعية في بلادنا من طاقة شمسية وطاقة الرياح.

وتساءلوا هل يتم حصر هذه المشاريع في إنتاج الكهرباء أم تشمل إنتاج الهيدروجين الأخضر. كما استوضحوا عن مدى تأثير هذه المشاريع بعد انتهاء مدة اللزمة على البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية للمناطق التي أقيمت بها هذه المشاريع .

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب أوضح ممثلو الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقاليدية ضرورة وجود المستثمر الأجنبي في مجال انتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لنقص الخبرة لدى المستثمر

التونسي في هذا المجال من ناحية ولارتفاع نسب الفائدة لدى المؤسسات المالية التونسية (9%) عند الالتجاء إلى أخذ قروض من ناحية أخرى. وبيّنوا أنّ المستثمر الأجنبي بالمقارنة مع المستثمر التونسي يمتاز بقدرة تنافسية على مستوى سعر الفائدة الذي يقدر بنسبة 3%. وأكّدوا أن الحضور التونسي يتعزز باستمرار من خلال مؤسسات الخدمات ومكاتب الدراسات التونسية إلى جانب الكفاءات التونسية العاملة ضمن هذه المشاريع والتي تصل إلى نسبة 90%. وأشاروا إلى إمكانية مشاركة المؤسسات التونسية في رأس مال هذه المشاريع والتي ستؤدي إلى ارتفاع سعر بيع الكهرباء نتيجة ارتفاع الكلفة بالنسبة للمستثمرين التونسيين مما يتطلب موازنة بين خيار التخفيض من العجز الطاقي وبين خيار تثمين الشركات والأدمغة التونسية.

وشدّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية خلال الاستماع إليهم في جلسة بعد الظهر، على ضرورة تسريع إنجاز هذه المشاريع بالنظر إلى المرحلة التي تمر بها البلاد في مجال الأمن الطاقي وذلك إلى أن تتحسّن قدرة المستثمرين التونسيين في الاستثمار في هذا المجال.

وأشاروا إلى أهمية نظام اللزمات إلى جانب نظام الاستهلاك الذاتي ونظام التراخيص في تحقيق الأهداف المرسومة خاصة وأن المشاريع الكبرى في هذا المجال تنضوي تحت نظام اللزمات لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة. وأكّدوا تضافر الجهود بين كل الأطراف لتذليل الصعوبات الموجودة على مستوى الربط بالشبكة الكهربائية والمساعدة في انخراط مؤسسات مالية قادرة على تمويل المشاريع في قطاع الطاقات المتجددة.

وأكّدوا أهمية رسم مخطط طاقي في أقرب الآجال وإيجاد حلول جذرية لمعضلة تمويل هذه المشاريع عبر توفير نسبة فائدة تنافسية وحصول المستثمر التونسي على المرجع اللازم الذي يمثّل الضرورة الاستراتيجية للشركات التونسية في مجال الطاقات المتجددة للمشاركة في هذه المشاريع وإثبات قدرتها الفنية والمالية.

وتطرّق النواب في مداخلاتهم إلى أهمية الاستماع إلى آراء وتصورات واقتراحات أحد مكونات النسيج الاقتصادي في إطار المقاربة التشاركية التي تعتمدها اللجنة في دراسة هذه المشاريع. وتساءلوا عن مدى تأثير مشاريع اللزمات ذات الجهد العالي على تحمّل الشبكة الكهربائية بنسبة للجهد المتوسط والمنخفض وبالتالي

على مشاريع نظام الترخيص ونظام الاستهلاك الذاتي. وتساءلوا عن إمكانية تخزين الكهرباء المنتج من الطاقات المتجددة وعن الكلفة المالية لهذه العملية.

وفي ردهم على تساؤلات النواب أكّد ممثلو كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية أن الأشغال التي تجري على الشبكة الكهربائية في الوقت الراهن تجعلها قابلة لاستيعاب كافة المشاريع المبرمجة خاصة منها المشاريع ذات الجهد العالي. وأشاروا إلى تحمّل المستثمر الأجنبي لمصاريف التخزين من خلال هذه المشاريع.

وأكدوا أن المؤسسات التونسية حققت نسب ادماج محترمة في مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة قابلة للتدعيم في الأيام القادمة.

قرار اللجنة

مواصلة النظر والاستماع إلى خبراء في مجال الانتقال الطاقي ومناخ الاستثمار في الطاقات المتجددة ممثلين عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وممثلين عن عمادة المهندسين التونسيين حول مشاريع القوانين التالية:

-مشروع قانون عدد 01 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بالخبنة".

-مشروع قانون عدد 02 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالمزونة بولاية سيدي بوزيد".

- مشروع قانون عدد 03 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بالقصر ".

- مشروع قانون عدد 04 لسنة 2026 يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وعقد كراء الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود ".

- مشروع قانون عدد 05 لسنة 2026 يتعلّق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء وملاحقها "للمحطة الفولطاضوئية بمنزل الحبيب".

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
محمد أمين المباركي	محمد علي فنيرة